هذه المحاضرات ملخصة من الكتاب المقرر: التفسير اللغوي لسليمان الطيار.

عنوان المحاضرتين:

أثر التفسير اللغوي في انحراف المفسرين.

المحاضرة الأولى: الانحراف في التفسير عند بعض اللغويين.

تمهيد في تاريخ الانحراف.

لا شك أن الانحراف يرتبط بعضه ببعض، ولا يأتي دفعة واحدة، وقد كان للانحراف عن الإسلام أثر واضح في عقائد المسلمين، وبرصد ظاهرة الانحراف تجد أن السبئية ــ التي أفرزت الرفض فيما بعد ــ من أوائل الانحرافات التي كانت تنخر في جسم الأمة الإسلامية.

وكانت مزامنة لها بدعة الخوارج، ثم ظهرت بدعة القدرية، وكانت هذه الانحرافات في عهد الصحابة، ثم ظهرت في عهد التابعين بدعة الجهمية ثم المعتزلة والمرجئة.

وقد كان لهذه الحركات آثار في تفسير القرآن، حيث بنت تفسيره على ما تعتقده، فأظهر ذلك انحرافا في التفسير، وكان من جملته التفسير اللغوي.

إن الانحراف في التفسير كان له أسباب منها:

1 – اعتماد العقل في الاعتقاد والاستدلال.

2 – اعتماد اللغة مجردة عن غيرها من المصادر.

3 – البعد عن تفسير السلف، وعدم الأخذ به.

وقد ساعد على هذا اتساع لغة العرب، ولا خلاف في أن تفسير القرآن بلغة العرب أصل أصيل في التفسير، غير أن المراد هنا أن يكون تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، من نظر إلى: المتكلم به، والمنزل عليه، والمخاطب به، وسياق الكلام.

والسالك لهذا السبيل صنفان:

الأول: بعض أهل اللغة الذين يفسرون القرآن بحسب ما بلغهم من لغة العرب.

الثاني: أهل البدع الذين يريدون إثبات بدعهم باعتمادهم على مجاز اللغة وسعتها.

الصنف الأول: اللغويون.

ولقد دخل بسبب بعض اللغويين نوعان من الأقوال في التفسير:

الأول: أقوال فيها خلاف لأقوال السلف، وهي أقوال فيها نظر، لا يمكن قبولها معه.

الثاني: أقوال فيها شذوذ في التفسير.

وسبب ذلك اعتماد مجرد اللغة دون غيرها من المصادر؛ أي أن هذه الاختيارات ليس لها عماد سوى أنها حكيت على أنها من لغة العرب.

وشأن هذه الأقوال أنها أقوال مردودة، وإن لم يبن على اختياراتهم لها قول باطل في المعتقد؛ لأنه لا يلزم من كونها صحيحة في اللغة أن تكون صحيحة في التفسير.

ومن تلك الأقوال التفسيرية:

1 – ما حكاه الأزهري (ت:370) عن شمر بن حمدويه (ت:255) أنه قال: «وروي لنا عن ابن المظفر ـــ ولم أسمعه لغيره ـــ ذكر أنه يقال: أدرك الشيء: إذا فني.

وإن صح، فهو في التأويل – يريد تفسير قوله تعالى: { بل ادارك علمهم في الآخرة } [النمل: 66]، وهي في قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «أدرك».: – فني علمهم في معرفة الآخرة».

وليس لشمر (ت:255) في صحة هذا التأويل سوى حكاية هذا المعنى في اللغة، وهذا غير كاف في إثباته، إذ لا يلزم من صحة المعنى لغة صحته في التفسير.

2 – ما فسر به أبو عبيدة (ت:210) قول الله تعالى: {ثم ياتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون} [يوسف: 49]، قال: «أي: به ينجون، وهو من العصر، وهي العصرة أيضا، وهي المنجاة، قال:........ ... ولقد كان عصرة المنجود أي: المقهور والمغلوب».

وتفسير السلف على خلافه، فقد فسروه على معنى العصر؛ أي: عصر العنب وغيره، ورد ذلك عن ابن عباس (ت:68)، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والسدي.

وقول السلف أقرب إلى سياق القصة؛ لأن العصر كان من شأنهم؛ لذا كانت رؤيا الساقي أنه يعصر خمرا، ثم إن في قوله تعالى: {فيه يغاث الناس} إشارة إلى هذا المعنى الذي ذكره أبو عبيدة (ت:210)، ومن ثم، يكون تفسيره من باب تأكيد المعنى، وقول السلف فيه تأسيس معنى آخر، وإذا دار الكلام.

3 – وفي قوله تعالى: {وأنزلنا عليكم المن والسلوى} [البقرة: 57]، السلوى: طير، بإجماع من مفسري السلف.

وقال مؤرج السدوسي (ت:195)، أحد علماء اللغة: أنه العسل، واستدل له بقول الهذلي:

وقاسمها بالله جهدا لأنتم ... ألذ من السلوى إذا ما نشورها

وذكر أنه كذلك بلغة كنانة، وسمي العسل به؛ لأنه يسلى به.

وكون السلوى في لغة العرب: العسل، لا يلزم منه صحة حمله على معنى السلوى في الآية؛ لذا قال ابن الأعرابي (ت:231): «والسلوى: طائر، وهو في غير القرآن: العسل». وهذا هو الحق، والله أعلم.

المحاضرة الثانية: الانحراف في التفسير عند أهل البدع.

لقد كان نظر أهل البدع إلى اللغة تابعا للمعتقد الذي يعتقدونه، والأصل عندهم بدعتهم، ثم يبحثون في سعة لغة العرب عما يدعمها، وإن كانوا يحرصون على إبراز أن تأويلاتهم لا تخرج عن اللغة.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك:

1– ما ذكره ابن جني في قوله تعالى: {والسماوات مطويات بيمينه} [الزمر: 67]، إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة، فيكون على ما ذهبنا إليه من المجاز والتشبيه؛ أي: حصلت السماوات تحت قدرته حصول ما تحيط اليد به في يمين القابض عليه، وذكرت اليمين هنا دون الشمال؛ لأنها أقوى اليدين، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوة.

وإن شئت جعلت اليمين هنا القوة؛ كقوله:

إذا ما راية رفعت لمجد ... تلقاها عرابة باليمين

أي: بقوته وقدرته. ويجوز أن يكون أراد بيد عرابة: اليمنى. على ما مضى».

2- قال الأصمعي (ت:215): «جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو، يخلف الله وعده؟

قال: لا!

قال: أفرأيت إن وعده على عمل عقابا، يخلف وعده؟

فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت يا أبا عثمان. إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعد خلفا ولا عارا أن تعد شرا ثم لا تفعله، ترى ذلك كرما وفضلا، وإنما الخلف أن تعد خيرا ثم لا تفعله.

قال: فأوجدني هذا في كلام العرب.

قال: أما سمعت إلى قول الأول:

لا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ... ولا أختشي من خشية المتهدد

وإني إذا أوعدته ووعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي».

3- في تفسير قوله تعالى: {والله خلقكم وما تعملون} [الصافات: 96]، قال الشريف المرتضى المعتزلي (ت:436) ــ بعد أن نفى دلالة ظاهر الآية على خلق الله لأفعال العباد ــ: «ولو لم يكن في الآية شيء مما ذكرناه مما يوجب العدول عن حمل قوله: {وما تعملون} على خلق نفس الأعمال لوجب أن نعدل بها عن ذلك، ونحملها على ما ذكرناه بالأدلة العقلية الدالة على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقا لأعمالنا، وإن تصرفنا محدث بنا، ولا فاعل له سوانا».

وقد ظهر انحراف المبتدعة في التفسير اللغوي في ثلاثة أمور، هي:

1 – ما يتعلق بالله تعالى وصفاته.

2 – ما يتعلق ببعض المغيبات؛ كبعض أمور الآخرة، وما نسب للمخلوقات الغيبية والجمادات من إحساس أو غيره من الأمور التي وصف بها العقلاء.

3 – ما يتعلق بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

وقد كانت آلتهم اللغوية في إثبات بدعتهم دلالة الألفاظ، وأساليب الخطاب، ودلالة الصيغ، وقد طوعوا اللغة لهم، حتى كأنها لا تخدم إلا مذهبهم، وإن لم يجدوا في قريب اللغة ومتبادرها ما يسعفهم، عمدوا إلى غريبها وشاذها لإثبات بدعتهم، والتدليل بها على صحة ما ذهبوا إليه.

أما ما يتعلق بالألفاظ، فإن كان للفظ أكثر من مدلول أخذوا بما يوافق مذهبهم، وإن لم يسعفهم في ذلك السياق والمعنى.

فإن لم يجدوا في اللفظ دلالات متعددة، حرفوه إلى مدلول ما يشابهه في الرسم، وإن خالفه في المعنى، فإن لم يجدوا ذلك، أحدثوا له دلالة غير معروفة في لغة العرب.

وأما ما يتعلق بالأساليب، فإنها كثيرة، ومنها: المجاز، والحذف والإضمار، والكناية، وغيرها.

وأما ما يتعلق بدلالة الصيغ، فمنها دلالة صيغة (أفعل).

وقد يدعون في المثال الواحد: تعدد الدلالة، والمجاز، وغيرها؛ أي: أنهم يستدلون لمذهبهم بأكثر من دليل لغوي.